الأمم المتحدة

TD/B/57/2

Distr.: General
6 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التعاون فيما بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكات الإنمائية[1]

استعراض عام

موجز تنفيذي

أدى الدور المتنامي للبلدان النامية الكبرى في التجارة والتمويل والاستثمار والإدارة، على النطاق العالمي، مقترناً بنموها الاقتصادي السريع، إلى تجدد الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحفز النقاش بشأن آثاره على التنمية في أفريقيا. ويحلل *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٠* الإطار المؤسسي الذي يوجّه الشراكات الجديدة والمتطورة لأفريقيا مع البلدان النامية غير الأفريقية. كما يبحث التقرير اتجاهات وسمات التجارة والاستثمار والتدفقات الرسمية بين أفريقيا والبلدان النامية غير الأفريقية، ويقدم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن أن تُدار بها الشراكات الجديدة من أجل تحقيق نتائج إنمائية أفضل. ويذهب التقرير إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتيح فرصاً جديدة للدول الأفريقية للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها. بيد أن تحقيق الفوائد المحتملة يتطلب اعتماد البلدان الأفريقية لاستراتيجيات فعالة تعبّر عن المصالح الوطنية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استراتيجياتها الإنمائية لضمان أن يعزز ذلك، لا أن يعرقل، مساعي تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية. وتدعو الحاجة أيضاً إلى وضع سياسات على الصعيد

(١) ينبغي قراءة هذا الاستعراض العام مقترناً بالنص الكامل للتقرير (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2010).

الرجاء إعادة الاستعمال

الوطني لضمان ألاّ يكرر التعاون بين أفريقيا والجنوب النمط الحالي للعلاقات الاقتصادية مع بقية بلدان العالم التي تصدّر إليها أفريقيا السلع الأساسية وتستورد منها المصنوعات. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان الأفريقية وشركائها من البلدان النامية إدارة العلاقات المتنامية والمتطورة فيما بينها على نحو يدعم ويعزز التقدم التكنولوجي، وتراكم رأس المال، والتحول الهيكلي في المنطقة. ويشدد التقرير أيضاً على ضرورة توسيع نطاق تركيز التعاون مع الجنوب على قطاعات وبلدان معينة لضمان توزيع أفضل للمكاسب بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يذهب التقرير إلى أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره عنصراً مكملاً وليس بديلاً للعلاقات مع الشركاء التقليديين، وأن الشركاء التقليديين يمكنهم أن يجعلوا التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفيداً لأفريقيا من خلال زيادة دعم التعاون الثلاثي إلى جانب إقامة حوار أفضل مع الشركاء من البلدان النامية.

أولاً – التعاون بين أفريقيا والجنوب: المبادرات، والأنماط، والتحديات

١- كثّفت الحكومات الأفريقية في السنوات الأخيرة الجهود الرامية إلى اغتنام الفرص التي أتاحها تعاظم القوة والتأثير الاقتصاديين للبلدان النامية الكبرى من خلال تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولكن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس ظاهرة جديدة في المنطقة. فقد أقامت أفريقيا منذ أواخر الخمسينات من القرن العشرين علاقات مع دول الجنوب ركزت في الغالب على القضايا السياسية. وفي الآونة الأخيرة، تحول تركيز علاقاتها من القضايا السياسية إلى القضايا الاقتصادية، وأخذ عدد متزايد من الدول في المنطقة يُبدي اهتماماً كبيراً بتوطيد العلاقات مع الجنوب باعتبار ذلك آلية لتعزيز النمو والحد من الفقر والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢- وبشكل عام، ينقسم تعاون أفريقيا مع الجنوب إلى ثلاثة أنواع. والنوع الأول هو التعاون الثنائي بين البلدان الأفريقية والبلدان النامية في منطقة أخرى. ويتمثل النوع الثاني في التعاون الثلاثي، أي التعاون بين بلد أفريقي وبلدين ناميين في منطقتين مختلفتين. وأما النوع الثالث فيتم التعاون على الصعيد الإقليمي بين أفريقيا وغيرها من مناطق البلدان النامية. ويقدم الشكل ١ نظرة عامة عن أطر التعاون الرئيسية.

الشكل ١

أنماط تعاون أفريقيا مع الجنوب

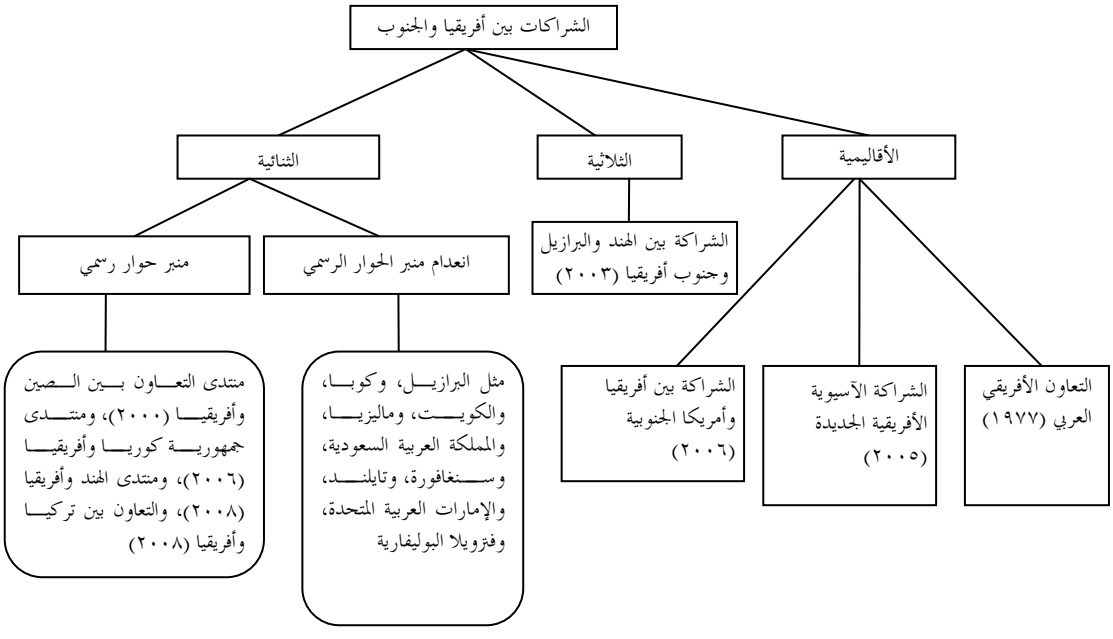

ألف – السمات المميزة للشراكات الجديدة

٣- تشمل السمات المميزة أو الجديدة للتعاون بين أفريقيا والجنوب فيما يتصل بعلاقات أفريقيا مع الشركاء التقليديين ما يلي:

(أ) غالباً ما تُقيم الشراكات الجديدة منتديات ومنابر للحوار وتلقى بشكل عام الدعم من خلال تكرر الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى؛

(ب) تقوم الشركات الجديدة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الشريكة. وبناءً على ذلك، فإنها لا ترتبط بشروط سياساتية كما كان عليه الحال في العلاقات مع الشركاء التقليديين؛

(ج) يستخدم الشركاء الكبار من الجنوب عموما التدفقات الرسمية لتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار في أفريقيا؛

(د) لا ينظر الشركاء من الجنوب إلى مساهماتهم المالية المقدمة إلى البلدان النامية الأخرى على أنها معونة.

باء – التحديات وسبل المضي إلى الأمام

٤- تواجه البلدان الأفريقية عدداً من التحديات في إدارة العلاقات الجديدة والاستفادة منها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأجل. ومن هذه التحديات: (أ) افتقار هذه البلدان إلى نهج إقليمي متماسك ومتناسق لتسخير هذه الشراكات وإدارتها بما يخدم مصالحها؛ (ب) تركيز مشاركة الشركاء من الجنوب على عدد قليل من البلدان، ولا سيما البلدان الغنية بالموارد؛ (ج) وجود عبء هائل على القدرة الضعيفة أصلاً في المنطقة بسبب تزايد المبادرات والهياكل والعمليات لدعم العلاقات الجديدة بين الشركاء من الجنوب وأفريقيا؛ (د) انخراط أصحاب المصلحة المحليين، مثل البرلمانات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في الشراكات وتمثيلهم فيها؛ (ه) الافتقار إلى المعلومات عن أنشطة الشركاء الجنوبيين في المنطقة.

٥- وتنطوي العلاقة المتنامية بين أفريقيا وشركائها من الجنوب على إمكانات هائلة لدعم تنمية القدرة الإنتاجية والمساهمة في تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر في المنطقة. إلا أنه، لا يمكن الاستفادة من هذه الإمكانات إلاّ إذا كانت البلدان الأفريقية أكثر تفاعلاً في العملية واستخدمت تأثيرها على الشركاء من الجنوب لإقناعهم بإقامة توازن بين مصالحهم التجارية أو الاستراتيجية والاحتياجات الإنمائية للمنطقة.

ثانياً – تجارة أفريقيا مع البلدان النامية

٦- سُجلت زيادة كبيرة في حصة البلدان النامية من تجارة السلع في أفريقيا. وارتفع إجمالي تجارة السلع بين المنطقة والبلدان النامية غير الأفريقية من ٣٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ونتيجة لهذه التطورات، زادت حصة البلدان النامية غير الأفريقية من تجارة أفريقيا خارج المنطقة من ١٩,٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٢). ويرجع جزء كبير من هذه الزيادة إلى التجارة مع الصين التي تبلغ حصتها من التجارة الخارجية للمنطقة حوالي ١١ في المائة، لتكون بذلك ثاني أكبر شريك تجاري بعد الولايات المتحدة.

٧- وتتوزع صادرات أفريقيا إلى البلدان النامية حسب بلد المنشأ فيما تتوزع وارداتها حسب بلد المقصد. وفي عام ٢٠٠٨، كان نصيب أكبر خمسة بلدان أفريقية مصدرة إلى البلدان النامية ٦٨ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت واردات خمسة بلدان أفريقية ٥٧ في المائة من واردات المنطقة من البلدان النامية الأخرى في عام ٢٠٠٨.

الشكل ٢

نصيب نخبة من الشركاء من مجموع تجارة أفريقيا، ١٩٨٠-٢٠٠٨

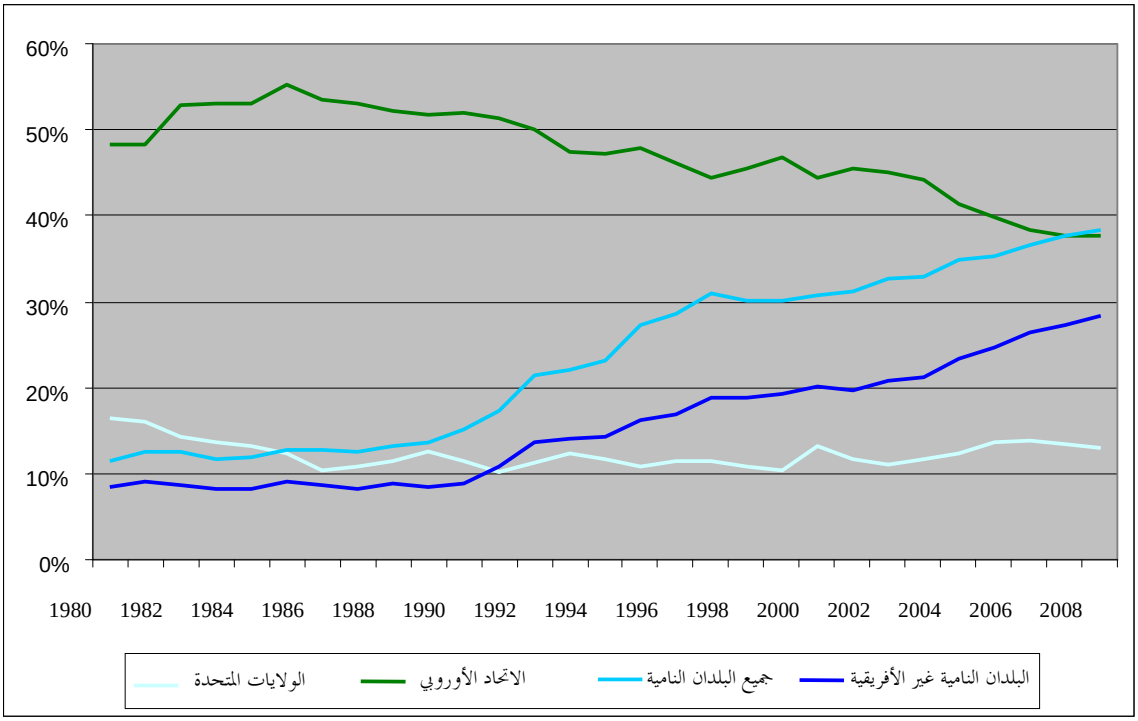

المصدر: محسوبة باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة *باتجاه التجارة* (*Direction of Trade*).

ألف – تكوين التجارة بين أفريقيا والجنوب يثير القلق

٨- تزداد هيمنة المنتجات الأولية على صادرات أفريقيا إلى مناطق البلدان النامية الأخرى فيما تتزايد هيمنة المصنوعات على الواردات (انظر الشكلين ٣ و٤).

الشكل ٣

الصادرات الأفريقية إلى البلدان النامية خارج أفريقيا، ١٩٩٥-٢٠٠٨

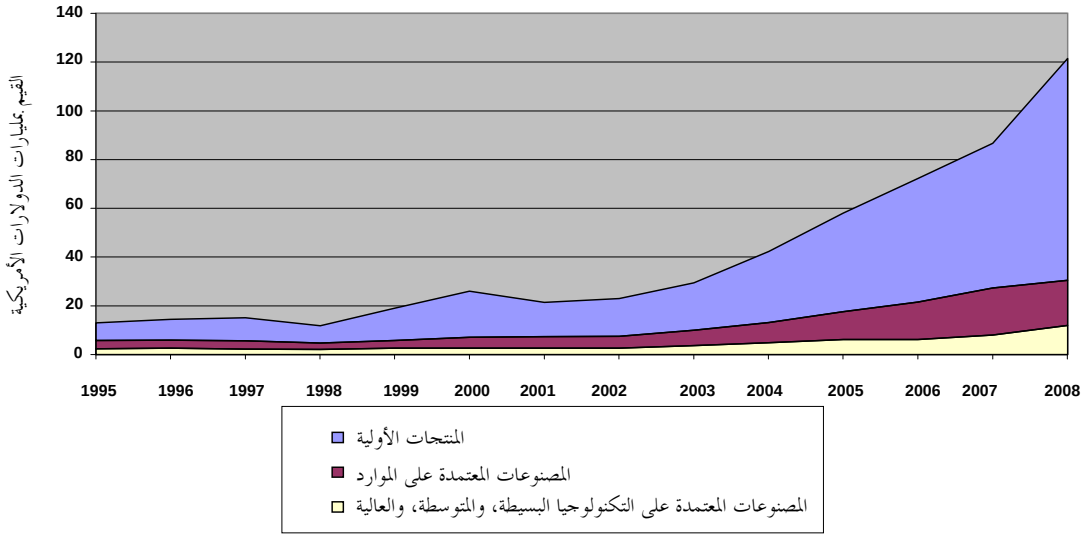

الشكل ٤

الواردات الأفريقية من البلدان النامية غير الأفريقية، ١٩٩٥-٢٠٠٨

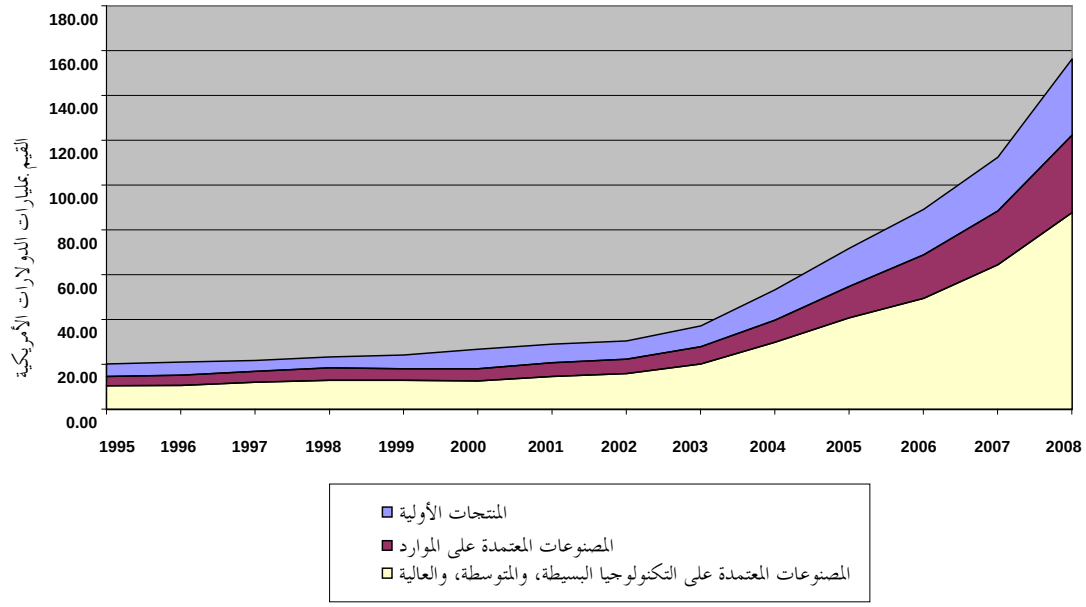

٩- ونتيجة لهذه التطورات، أخذت تجارة أفريقيا مع البلدان النامية تعزز الاعتماد على السلع الأساسية وتكرر النمط الحالي للتجارة مع البلدان المتقدمة. ولهذا النمط من التجارة عواقب وخيمة محتملة على قدرة أفريقيا على إنشاء قطاع صناعة تحويلية خاص بها يكون قادراً على المنافسة على الصعيد الدولي. ولذا، تحتاج البلدان الأفريقية إلى إعادة تحديد علاقاتها التجارية مع البلدان النامية واعتماد تدابير لتحويل اقتصاداتها ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية في المنطقة.

باء - التعاون بين أفريقيا والجنوب في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١٠- إن التعاون المتنامي لأفريقيا مع الدول النامية بشأن قضايا التجارة يتجلى في ما يجرى من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وبالرغم من أن التعاون بين أفريقيا والدول النامية في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لم يكن سهلاً نظراً إلى عدم تجانس البلدان وتضارب المصالح في بعض الحالات، فقد كان له أثر كبير في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) مكّن البلدان النامية من التأثير على جدول أعمال ووتيرة جولة الدوحة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية؛ (ب) أدى تشكيل التحالفات بين أفريقيا وغيرها من البلدان النامية إلى رفع مستوى مشاركتها في عملية التفاوض؛ (ج) أدى تزايد التعاون مع أفريقيا إلى دفع عدد من البلدان النامية إلى وضع مخططات للمعاملة التفضيلية فيما يتعلق بدخول المنتجات القادمة من البلدان الأقل نمواً - معظمها من أفريقيا - إلى الأسواق.

ثالثاً - التدفقات الرسمية الواردة من الجنوب إلى أفريقيا: الاتجاهات والسمات والتحديات

١١- سُجّلت زيادة في التدفقات الرسمية من البلدان النامية إلى أفريقيا. وعلى الرغم من أن قلة البيانات لا تسمح بإجراء تقدير شامل وموثوق به عن حجم التدفقات الرسمية من البلدان النامية إلى أفريقيا، فإن التقديرات تشير إلى أن المعونة التي قدمتها البلدان النامية إلى المنطقة - استناداً إلى تعريف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - بلغت حوالي ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. غير أنه من الجدير بالإشارة أن بعض البلدان النامية قد تعهدت منذ عام ٢٠٠٦ بالتزامات بتقديم المساعدة المالية إلى المنطقة، ولذلك فمن المرجح أن تكون أرقام عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أعلى بكثير. وقد أدى الدعم المقدم من البلدان النامية إلى زيادة الموارد المتاحة للمنطقة وإلى تنوع خيارات التمويل المتوافرة لديها.

ألف – سمات التدفقات الرسمية الواردة من الشركاء في الجنوب

١٢- إن التدفقات الرسمية الواردة من البلدان النامية تُوجّه على نحو متزايد إلى البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية في الاقتصادات الأفريقية (انظر الجدول أدناه). ومن حيث الحجم، فإن الصين هي أهم مصدر للدعم المقدم إلى أفريقيا في مجال البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الالتزامات الصينية فيما يتعلق بتمويل البنية الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفعت من ٤٧٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٤,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧. أضف إلى ذلك أن التقديرات تفيد بأن ٥٤ في المائة من دعم الصين لأفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ قد خُصّص للبنية الأساسية والأشغال العامة.

التركيز القطاعي للتدفقات الرسمية الواردة من الجنوب

	القطاعات
جمهورية كوريا	الصحة، والتعليم، والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة، والصناعة والطاقة، والبيئة، والإغاثة في حالات الكوارث
تركيا	التعليم، والصحة، والمياه
الدول العربية (الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)	النقل والاتصالات، والطاقة، والزراعة، والصناعة، والمياه
الصين	البنية الأساسية، والزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم
الهند	الزراعة، والبنية الأساسية والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية
البرازيل	الزراعة، وتربية الماشية، والبيئة، والطاقة والصحة، والتعليم، والثقافة، والتنمية الحضرية، والتدريب المهني، وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الأونكتاد.

١٣- ويجري التركيز، في إطار الدعم المقدم من الجنوب، على البنية الأساسية والقطاعات الإنتاجية في الوقت الذي تنخفض فيه حصة هذه القطاعات من معونة لجنة المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، فقد انصب التركيز حتى الآن على البنية الأساسية الوطنية وليس الإقليمية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تشجع الشركاء من الجنوب على توسيع نطاق تمويلهم للبنية الأساسية ليشمل المستوى الإقليمي باعتبار ذلك قناة مهمة لتقليص تكاليف المعاملات وربط الأسواق الوطنية وتعزيز التجارة والاستثمار داخل أفريقيا.

١٤- وكثيراً ما يستخدم الشركاء من البلدان النامية التدفقات الرسمية لتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار في أفريقيا. فالصين والهند، على سبيل المثال، تستخدمان مصارف

التصدير والاستيراد التابعة لهما كقنوات لتوفير التمويل وتعزيز مصالحهما في التجارة والاستثمار. وتتجلى إحدى نتائج الصلة القائمة بين التدفقات الرسمية والأنشطة التجارية لكبار الشركاء من الجنوب في أنه لا يمكن تقييم الأثر الإنمائي لدعمهم للمنطقة تقييماً كافياً دون مراعاة تأثيره المحفّز على التجارة وتدفقات الاستثمار في البلدان المستفيدة.

باء – تحقيق أقصى قدر من الفوائد

١٥- إن التحدي الذي يواجه أفريقيا هو كيفية تسخير خيارات التمويل الجديدة هذه من أجل تحقيق نتائج إنمائية أفضل. وهذا الأمر يتطلب من الحكومات الأفريقية أن تكون أكثر تفاعلاً في علاقاتها مع الشركاء من الجنوب لضمان أن يكون الدعم موجهاً إلى قطاعاتها ذات الأولوية، وأن يسهم في تنمية القدرات الإنتاجية، وألا تكون له آثار سلبية على القدرة على تحمل أعباء الديون وعلى البيئة. كما أن ذلك يتطلب تجنب "السباق نحو القاع" وضمان ألا تُعرّض الإجراءات الوطنية للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية الإقليمية.

١٦- وعلى الرغم من التقدم المحرز في التعاون بين أفريقيا والجنوب، من المهم الإشارة إلى أن الجهات المانحة التقليدية هي الجهات الرئيسية التي تقدم الدعم للمنطقة وستظل كذلك لفترة طويلة. ويُعتبر الدعم الذي يقدمه الجنوب مكملاً لما تقدمه الجهات المانحة التقليدية من دعم.

رابعاً – الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الجنوب إلى أفريقيا

١٧- أضحت البلدان النامية مصادر ذات أهمية متزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا. إذ ارتفع متوسط حصة البلدان النامية من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا (بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة)، استناداً إلى البيانات الخاصة بالبلدان المضيفة المبلّغة، من ١٧,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ إلى ٢٠,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع نصيبها من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المنطقة من ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

الشكل ٥

أبرز الاقتصادات النامية المستثمرة في أفريقيا، ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

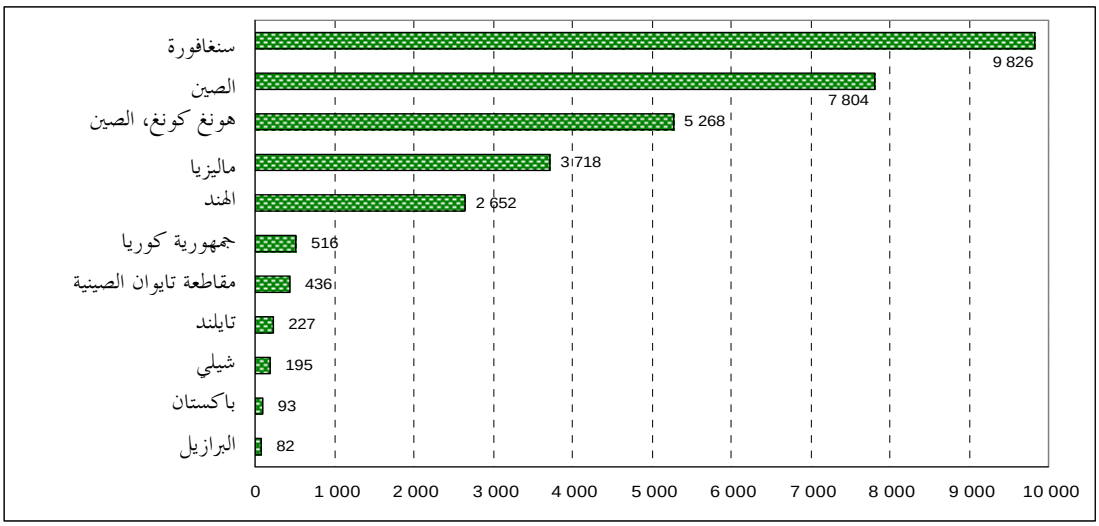

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

ملاحظة: تشير البيانات إلى الرصيد الصادر من الاقتصادات النامية المذكورة أعلاه إلى أفريقيا كمنطقة في عام ٢٠٠٨ أو آخر عام توفرت عنه البيانات. وبيانات الهند ومقاطعة تايوان الصينية أُعدّت على أساس المبالغ المعتمدة. وتتركز استثمارات سنغافورة أساساً في موريشيوس.

١٨- وإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية إلى أفريقيا يوجّه في الغالب نحو الموارد الطبيعية، ولكن هناك استثمارات كبيرة في البنية الأساسية، والتمويل، والزراعة، والصناعات الخفيفة. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية إلى أفريقيا في قطاع الموارد الطبيعية. ومع ذلك، فإن المستثمرين من البلدان النامية ينشطون كذلك في مجالات مثل النقل، والاتصالات، والتمويل، والصناعات الخفيفة (الملابس والمنسوجات).

ألف - التعاون في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية

١٩- سُجل ارتفاع في عدد اتفاقات الاستثمار الدولية بين أفريقيا والجنوب. فقد قفز عدد معاهدات الاستثمار الثنائية بين البلدان الأفريقية والبلدان النامية من ١٣٣ في عام ١٩٩٨ إلى ٣٣٥ في نهاية عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، أبرمت البلدان الأفريقية ما مجموعه ٤٦٧ معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي حتى نهاية عام ٢٠٠٨، منها ١١٣ معاهدة أبرمتها مع بلدان نامية من مناطق أخرى.

باء – التحديات وخيارات السياسة العامة

٢٠- إن نجاح البلدان الأفريقية في زيادة وتيرة التدفقات الاستثمارية الواردة من البلدان النامية الأخرى يتوقف على مدى قدرتها على التصدي للعوامل التي تثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة مثل ضعف البنية الأساسية، وتدني مستوى تنمية رأس المال البشري، وعدم الاستقرار على الصعيد السياسي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، والمعوقات التنظيمية، والافتقار إلى المعلومات والشفافية. وفي هذا الصدد، سيكون من المستصوب بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تبذل جهوداً إضافية لخفض تكاليف الاستثمار في المنطقة من خلال الاستثمار في البنية الأساسية، وتحسين بيئة السياسة الاقتصادية، وحماية حقوق الملكية وسيادة القانون، وتوفير معلومات أكثر وأفضل عن فرص الاستثمار المتاحة في المنطقة. وينبغي أيضا أن تبذل الحكومات الأفريقية جهوداً لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب من خلال تطوير الأسواق الإقليمية عن طريق التكامل الإقليمي.

٢١- ويمثل استخدام الحوافز المحددة الهدف لتشجيع المستثمرين الأجانب على الحصول على مدخلات الإنتاج محلياً طريقةً من طرق تعزيز الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الجنوب والاقتصاد المحلي. وقد يؤدي تشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات الأفريقية وشركات الجنوب إلى تيسير نشر المعرفة لفائدة أصحاب المشاريع المحليين والمساهمة في التحول الهيكلي. ومن الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها للبلدان النامية أن تشجع الاستثمار وتعزز التصنيع في أفريقيا ما يتمثل في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد أدت هذه المناطق دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للصين واستخدمتها موريشيوس أيضاً كمصدر للفائض من أجل تنمية بقية قطاعات الاقتصاد. ومن المثير للاهتمام أن الصين أصبحت مؤخراً رائدة في مجال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في المنطقة.

خامساً – جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفيدا لأفريقيا: النتائج الرئيسية والتوصيات في مجال السياسة العامة

٢٢- يتعين على البلدان الأفريقية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ويتطلب ذلك من البلدان الأفريقية أن تكون أكثر تفاعلاً في السعي إلى تأمين مصالحها الاستراتيجية عبر شراكاتها مع البلدان النامية. ومن شأن بلورة رؤية واضحة للأهداف وإيجاد سبل لتحقيقها أن يساعدا كثيراً البلدان في المنطقة على ضمان أن تكون لشراكاتها مع بلدان الجنوب مساهمة فعالة في تنميتها. ومن شأن اتباع الحكومات الأفريقية لنهج استباقي وتقاسم الخبرات مع الشركاء من البلدان النامية أن يعجلا عملية التعلم المتبادل في مجال السياسات العامة، مما يعزز فعالية التفاعل بالنسبة لكلا الطرفين. إلا أنه ستكون هناك حاجة إلى تنسيق إقليمي فعال لضمان ألاّ تهدد المصالح الوطنية تحقيق الأهداف

الإنمائية العامة في المنطقة. كما أن هناك حاجة إلى تنسيق أفضل لضمان أن يكون التعاون مع البلدان النامية مكملاً للشراكات القائمة مع البلدان المتقدمة. كما أنه من الضروري بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تعزز قدرتها على التفاوض وأن تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف. ورغم أن البلدان الأفريقية استفادت كثيرا من التحالفات مع البلدان النامية الأخرى، فإن اكتساب مهارات تفاوضية أفضل والأخذ بنهج أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي في المفاوضات يمكن أن يحققا لها فوائد أكبر.

٢٣- وينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى إشراك عدد أكبر من أصحاب المصلحة المحليين في الشراكات مع الجنوب لضمان تولِّي البلد لزمام الأمور على نحو أفضل. وقد يؤدي توسيع نطاق الشراكة ليتجاوز المستوى الحكومي ويشمل البرلمان وممثلي المجتمع المدني إلى تحسن مستوى شفافية وشرعية الشراكات بين البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى.

٢٤- وتحتاج البلدان الأفريقية إلى تنمية قدراتها الإنتاجية من أجل تنويع منتجاتها التصديرية والتنافس بشكل أكثر فعالية في الأسواق الوطنية والدولية. وبغية تجاوز النمط الحالي للتجارة، ستحتاج البلدان الأفريقية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية فيها، وتوفير بنية أساسية أفضل، وتعزيز فرص الحصول على القروض، وتشجيع نقل التكنولوجيا والمهارات.

٢٥- ويمكن لتحسين تنسيق الدعم المقدم من مختلف الشركاء أن يساعد البلدان الأفريقية على خفض تكاليف المعاملات وزيادة الأثر الإنمائي. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة واضحة إلى تعزيز الأطر الوطنية والإقليمية القائمة لإدارة المعونة وتنسيقها. وينبغي أن تكون مسألة ضمان ألاّ يؤدي الدعم الحالي إلى تراكم الديون التي لا يمكن تحملها جزءاً رئيسياً من إدارة المعونة. ويتعين أيضا على الشركاء من البلدان النامية النظر في زيادة تنسيق مبادراتهم الإنمائية وتوحيدها بغية تخفيف العبء الإداري الواقع على البلدان الأفريقية.

٢٦- وينبغي أن تعتمد البلدان الأفريقية نهجاً إنمائياً في السعي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقتضي هذا الأمر منها جذب الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة دينامية وجذابة للأعمال التجارية وليس من خلال خفض المعايير والمتطلبات. وينبغي لها أن تسعى أيضاً إلى ضمان أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر روابط مع الاقتصاد المحلي يمكنها تحسين القدرة الإنتاجية أو إيجاد فرص العمل. وتُعد الحوافز المحددة الهدف والنهوض بالمشاريع المشتركة من بين الأدوات الممكنة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات ذات إمكانات إنمائية كبيرة.

٢٧- ويتعين على الشركاء من البلدان النامية السعي إلى توسيع نطاق مشاركتهم مع الدول الأفريقية في قطاعات غير الصناعات الاستخراجية. وفي هذا الصدد، يمكنهم استخدام تدفقات مواردهم لتعزيز نقل التكنولوجيا والتعلم في المجال التكنولوجي بين البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى. وينبغي للبلدان النامية أيضا استكشاف سبل توسيع النطاق الجغرافي لشراكتها، ولا سيما لكي تشمل مزيداً من البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً. ومن بين

التدابير التي قد تساعد أفقر البلدان في المنطقة على النمو ما يتمثل في توفيرُ سبل الدخول إلى الأسواق المحلية للشركاء من البلدان النامية على أساس الإعفاء الكلي من الرسوم الجمركية ومن الخضوع لنظام الحصص.

٢٨- وينبغي للشركاء من البلدان النامية إتاحة مزيد من المعلومات عن أنشطتهم الإنمائية في المنطقة. وتُعدّ زيادة الشفافية خطوة مهمة نحو تحسين المساءلة وإقامة علاقة مستمرة مع المنطقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشركاء من الجنوب إيلاء اهتمام أكبر للآثار البيئية لأنشطتهم في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي إجراء عمليات لتقييم الأثر البيئي لأنشطتهم وتشجيع شركاتهم المحلية على تحمل مسؤوليتها من الناحية البيئية في استثماراتها في المنطقة إلى تحسين استثمارات الجنوب في أفريقيا من حيث جودتها واستدامتها.

٢٩- وقد كانت البلدان المتقدمة وستظل شريكة مهمة لأفريقيا في مجال التنمية. ومن المهم بالتالي أن تكون علاقات المنطقة مع البلدان النامية مكملة لعلاقاتها مع الشركاء التقليديين وليس بديلاً لها. ويمكن كذلك لشركاء أفريقيا من البلدان المتقدمة أداء دور مهم بتقديم الدعم للتعاون بين أفريقيا والجنوب من خلال أنشطة التعاون الثلاثي. ويمكنهم أيضاً تعزيز حوارهم مع الشركاء من الجنوب من أجل تحسين التنسيق وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات.

٣٠- ويمكن أيضاً للمؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تساعد على ضمان المساهمة الفعالة للشراكات بين أفريقيا والجنوب في تنمية المنطقة. كما يمكنها، على وجه الخصوص، أن تنسق وضع الإحصاءات وجمع المعلومات عن هذه الشراكات. وتدعو الحاجة أيضاً إلى مزيد من الدعم للأبحاث في مجال الفعالية الإنمائية للأنشطة الإنمائية للشركاء من الجنوب. ففي الوقت الحاضر، يحول الافتقار إلى معلومات موثوق بها دون الحصول على صورة شاملة للدعم المقدم من الجنوب إلى أفريقيا من حيث اتجاهاته وحجمه وسماته. ومن شأن إتاحة معلومات أفضل أن يحسّن الشفافية ويسمح بتحديد أفضل الممارسات. وينبغي أيضاً أن تنظر المؤسسات المالية الإقليمية والمتعددة الأطراف في إتاحة مزيد من الموارد لدعم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.